

حزب

الشورى والاستقلال

المؤتمر الوطني العام

فاس 19-20-21 شتنبر 1959

في سبيل

مجتمع انقلابى صالح

◆ بالقومية المتحررة

◆ والديمقراطية المثلى

◆ والتقدمية الاشتراكية

الامانة العامة

قسم النشر

الطبعة الاولى

1959

منهاج العمل المستعجل

(وهو برنامج الحد الأدنى كما تفرضه الوضعية الراهنة
ومشاكل الساعة في المغرب)

ان المغرب الجديد في أمس الحاجة الى برامج واسعة مفصلة ، بعيدة المدى تشمل سائر الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، كما هو في أمس الحاجة الى الوسائل والامكانيات الكفيلة بتحقيق تلك البرامج العريضة الطويلة ولكن المغرب في طوره الحالي الذي هو طور الاستقلال الناشئ يحتاج اكثر من كل شيء الى رسم برنامج عمل محدود يناسب ظروف ومشاكل الفترة التي يجيها ، وهي فترة الانتقال من أوضاع قديمة فاسدة الى أوضاع جديدة صالحة يريد ان يبني عليها مجتمعه القومي ، فيرسيه على قواعد قوية متينة .

ومن فوائد وضع برنامج الحد الأدنى الملائم للفترة الانتقالية مواجهة مشاكلها الداخلية والخارجية بكل ما تستحق من عناية ، وبروح واقعية جريئة تعد لكل شيء عدته ، وتتخذ لكل أمر سببه ، وتعطي لكل مشكل حله ، وتسير بهذا الاسلوب العمل المحكم في طريق الاتجاه بالمغرب نحو تحقيق المجتمع الجديد الصالح .

وإذا كنا نقول بعلاج الاحوال، وحل المشاكل بتلك الطريقة الحكيمة التي هي في نظرنا طريقة واقعية فعالة، فإننا نرى استعمال هذه الطريقة بروح انقلابية ثورية في كل قضية، وكل مرحلة، وهذه الروح هي وحدها التي تكفل التجديد والتطور في ميادين النهضة والاصلاح ، والبناء والتنظيم . وينبغي ان لا يفهم ان رسم منهاج العمل في المرحلة الحالية لا تمليه الا سياسة قصيرة النظر وقصيرة الامد، بل ان رسم برنامج خاص بالمشاكل المستعجلة، التي هي مشاكل الحياة في الوقت الحاضر ، وسيلة فعالة تعجل بالخروج بالبلاد والشعب من فساد الاوضاع الراهنة ، وصعوباتها ، ومشاكلها الى حياة جديدة تشاد على النظام المحكم في دائرة الديمقراطية الحقة، والعدالة السياسية ، والاجتماعية، والاقتصادية التي هي قوامها وهدفها .

الخطوط الرئيسية

لبرنامج الحد الأدنى كما يتطلبه حاضر المغرب المستقل

فترة انتقال محدودة

اولا - تنظيم فترة انتقال جديدة محدودة الاجل للخروج بالمغرب والشعب من الاوضاع الحالية الفاسدة الى الاوضاع الجديدة الصالحة التي ستقيم المجتمع القومي الراقى في مغرب متمتع بكامل سيادته واستقلاله ضمن حدوده الطبيعية والتاريخية .

مقومات المجتمع الجديد

ثانيا - اقامة المجتمع المغربي الجديد على أسس :

- (1) - التعاليم الروحية والاخلاقية .
- (2) - العيم الانسانيه والحضارية .
- (3) - المبادئ الوطنية الصحيحة .
- (4) - الاصول الديمقراطية المتلى .
- (5) - أنظمة العدالة الاجتماعية الحققة .

(6) - التضامن الاجتماعى القائم على التجانس والتكافل بين سائر العناصر والطبقات .

ثالثا - المغرب وطن لجميع المغاربة ذكورا واناثا ، وكل مغربي يعتبر في بلاده مواطنا يتمتع بكامل الحقوق والحريات ، ويؤدى ما يقابلها من التكاليف والواجبات ، ويمنع نفى المغربي خارج بلاده أو تحريم الإقامة عليه أو التجول داخلها. وكل مواطن حر ، بحيث لا يستعبده احد ، ولا يسيطر عليه الا القانون الصالح الذى يكون جميع المواطنين أمامه سواء. ولكل مواطن بصفته سييدا حق المشاركة فى وضع القانون وتدير الشؤون العامة بواسطة نوابه الشرعيين ، كما له حق الرقابة بصفته شخصية ذات صلاحية وسيادة وتقوم الوطنية على حب الوطن واهله ، والعمل والتضحية فى سبيله بمقتضى المصلحة والواجب ، وتنشأ الوطنية مع كل عنصرية وعصبية وقبلية وشعبوية .

السلطة العامة

رابعاً - السلطة العامة مستمدة من ارادة الامة، ويكون التعبير عن هذه الارادة بواسطة الانتخابات الشعبية الحقيقية أى الحرة النزيفة البعيدة تمام البعد عن كل تدليس وتزوير، وتدخل وضغط، وتجري الانتخابات الصحيحة بطريقة الاقتراع العام القائم على المساواة التامة ، ويستعمل فى الاقتراع العام اما أسلوب التصويت السرى، واما أى نوع آخر من أساليب التصويت الحر السليم .

ووظيفة السلطة العامة فى القيام بكل ما يضمن حياة وازدهار الفرد والمجتمع وذلك عن طريق التشريع ، والتنظيم ، والاعمال والمنشآت على اختلاف انواعها التى من شأنها ان تحفظ الحقوق والمصالح الخاصة والعامة ، وتحمى من الاضرار والآفات ، وتكفل السلامة والرفاهية فى كل وقت ومكان للفرد ، والاسرة ، والمجتمع ، ومن الوسائل الفعاله الكفيلة بتحقيق هذا اناحة فرص متساوية فى دائرة القانون والصالح العام لجميع المواطنين ليتمكنوا من المساهمة بمواهبهم ، وكفاءاتهم وامكانياتهم الفردية واجتماعية فى تنمية مصادر الثروة ، ومواد الازدهار فى البلاد .

ويقتضى هذا ان تمنع السلطة العامة - باسم القانون والصالح العام - كل احتكار من شأنه أن يضر بالاقتصاد الوطنى أو يخالف النظام الذى وضع له .

السيادة العامة

خامساً - الامة صاحبة السيادة العامة ، ومصدر السلطات المتفرعة عنها ويمارس المواطنون حقوق السيادة القومية وفق المبادئ الديمقراطية . ويجب التعجيل بمغربة ادارات الدولة وتعريبها بادخال العناصر الصالحة .

الاسرة الجديدة

سادساً - الاسرة عماد المجتمع ، وتضمن الدولة حقوقها ومصالحها كما ترعى الامومة والطفولة الرعاية الواجبة .

وعلى الدولة ان تكفل للمرأة التوفيق بين أعمالها وواجباتها فى الاسرة والمجتمع .

كما على الدولة ان تحفظ الناشئة فى جميع اطوارها من كل اهمال أو استغلال ماديا ، وجسمانيا ، وروحيا .

مهمة الدولة

سابعاً - عماد الدولة سلطة وقانون تقديهما خدمة الصالح العام وللدولة وظيفتان كبيرتان هما ضمان ممارسة الحقوق الفردية والحريات العامة، وحماية المصالح المشتركة بين جميع المواطنين على أساس الحق والعدالة

ويجب على الدولة المغربية ان تتخذ كل الصفات والاسس ، والوظائف والاهداف التى لكل دولة حديثة قادرة على الاضطلاع بمهامها ومسؤولياتها العامة .

وهذا يقتضى ان تظهر نفسها من كل ما ورثته عن أنظمة العهد البائد وان تتخذ بدلها ما يتطلبه العهد الجديد من أنظمة محكمة صالحة فى حقل الوطنية على أساس الاستحقاق والكفاءة وبعدا عن كل اعتبار حزبي وسياسي .

ومن الضروري ان تعجل الدولة المغربية الحالية بسن قانون اساسي لها فى انتظار وضع الدستور ، ومما يتولاه هذا القانون الاساسي اعلان الملكية الديمقراطية الدستورية كنظام لدولة المغرب الحر المستقل .

دستور المغرب

ثامناً - اتخاذ الوسائل والتدابير استعداداً لوضع دستور المغرب الجديد فى اقرب الاجال وعلى أكثر تقدير فى نهاية فترة الانتقال الحالية . ويمكن وضع الدستور باحدى الطريقتين :

(1) - اما بواسطة مجلس تأسيسي منتخب من الشعب انتخاباً عاماً حراً نزيهاً ، وهذا يتطلب تنظيم الانتخابات التشريعية من جميع الوجوه أثناء فترة الانتقال .

(2) - واما بعقد مجلس وطني يمثل الرأى العام المغربي بجميع اتجاهاته تمهيداً كاملاً صحيحاً يمكنه من الصلاحية التامة لوضع دستور مؤقت يصبح أثناء فترة الانتقال نفسها القانون الذاتى ، والنظام الاساسي للمغرب الحر المستقل .

ويتولى الدستور فى دائرة الملكية الدستورية ، والديمقراطية الحققة

تنظيم السلطات العامة : التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية على أساس فصل بعضها عن بعض ، وعدم تداخلها حفظا للحرية وصونا للعدالة في البلاد ، ويضمن الدستور لسائر المواطنين المغاربة المساواة التامة امام القانون ، وجميع الحقوق الانسانية ، والحريات العامة ، كالحرية الفردية ، وحرية المراسلة ، وحرمة البيت والملكية ، وحرية الضمير ، والرأى ، والاجتماع ، والجمعيات ، وحرية النشر والصحافة والتعبير بجمع الوسائل المشروعة ، وحق الاضراب، والتنظيم، والنظائر في دائرة السلم والقانون ، وتمنع مراقبة المطبوعات قبل صدورها في غير الظروف الاستثنائية كما يحرم منع الصحف بطرق ادارية وغير قضائية ، والمصادرة العامة او الخاصة للاموال الا بحكم قضائي .

ويكفل الدستور :

- (1) - التعاليم الروحية والاخلاقية .
- (2) - جميع الانظمة والمؤسسات ذات الصبغة الروحية ما لم تغل بالامن أو الصالح العام المغربي .
- (3) - اللغة العربية القومية والرسمية .

من اجل الحكم الصالح في المغرب

تاسعا - تمثل الحكومة في كل أمة الهيئة السياسية القائمة بالسلطة في البلاد ، ومن المفروض على كل حكومة أن لا تستعمل سلطاتها الا في سبيل الصالح العام ، كما يدخل في مهماتها العمل لارضاء الحاجيات والامانى العامة ، والسهر باستمرار على الامن ، والطمأنينة والوثام ، والسلام ، ويمنع على الدولة سوء استعمال السلطة العامة ضد اى مواطن باسم «مصلحة الدولة»

وكل حكومة يجب ان تمثل - بنظامها وسياستها - القيادة الصالحة في الامة .

ولكى تتوفر للمغرب أسباب وشروط الحكم الصالح يجب التعجيل بآتياه الوضع الحزبي الحاضر الذى يقوم على احتكار الحكم والسلطة واخضاع جهاز الدولة للحزب الحاكم .

فكما أن الدولة بالجميع وللجميع فكذلك يجب ان تكون الهيئة الحاكمة فيها منبثقة من الامة ، وخادمة للامة دون سواها . ولهذا يتعين الاسراع بتصحيح الوضع الحكومى الحالى فى المغرب ، وترى ان ما للمغرب من مشاكل داخلية وخارجية ، وما تعيش فيه البلاد من ظروف واحوال ، وما يواجهه الشعب من صعوبات وازمات ، وما آلت اليه تجارب

الحكم الحزبي من فساد وفشل ، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى ، فان
أبسط قواعد الحرية والديمقراطية والعدالة والمصلحة العامة تقضى بان
لا يحكم الشعب بغير رضاه ، ولا بان تستبد فيه فئة بالحكم دون سواها
لهذا كله نرى علاج الموقف الراهن باحدى الوسيلتين :

(1) - اما بتأليف حكومة محايدة احياد الحقيقي التام تعتمد على الكفاءات
دون اعتبار اللون الحزبي والسياسي ، وتبقى هذه الحكومة الى ان
يتمكن المغرب من تزويد نفسه بحكومة شرعية مسؤولة امام برلمان
منتخب في نهاية فترة الانتقال

(2) - واما بتشكيل حكومة ائتلافية على أساس الاجماع القومي او الاتحاد
الوطني ، وتشارك فيها جميع الاتجاهات والقوات السياسية في البلاد
مشاركة عادلة مرضية من حيث توزيع المناصب والمسؤوليات ، وبهذا
يستطيع المغرب ان يتخلص من الحكم الحزبي في سبيل الحكم القومي
القائم على التعاون والتضامن في تدبير الشؤون العامة ، وتحمل
المسؤوليات ، ومواجهة المشاكل في الداخل والخارج .

ووجب ان تقوم كلتا الحكومتين على أساس برنامج قومي واضح
متفق عليه من جميع الاحزاب والهيئات ليتمكن تأييدها واسناد سياستها

حقوق المعارضة المغربية

عاشرا - كل حكومة لا تسمح بالمعارضة او تضايقها وتعمل لعرقلتها انما هي
حكومة استبدادية طاغية ، وقيام المعارضة في كل بلاد دليل على وجود
الحرية فيها ، وخير ضمان لهذه الحرية نفسها . ومن اكبر فوائدها
المعارضة أنها تحفظ التوازن السياسي في الامة ، وأنها تعتبر أداة
فعالة في الاصلاح عن طريق الرقابة ، والنقد ، والاقتراح . ومن اعظم
مميزاتها انها تعد الاطارات السياسية العليا التي تتعاقب على الحكم
والقيادة ، وانها بهذا تضمن التجديد والاستمرار لنظام الحكم وسياسة
الدولة .

ومن أجل ذلك كله نطالب بان تضمن في المغرب جميع الحقوق للمعارضة
بحيث تمكنها من القيام بواجباتها ، والاضطلاع بمهامها ، وتحمل
مسؤولياتها في سبيل الصالح العام . وكما أننا نطلب للمعارضة جميع
الضمانات والامكانيات اللازمة فكذلك نريد تمكينها من وسائل
التعاون مع الحكومة على أساس واضح وذلك خدمة للمصلحة العامة ،
وحفظا لوحدة الامة .

ميثاق الحقوق والحريات المغربية

الحادى عشر - كل دولة لا تعترف للمواطنين بجميع حقوقهم وحرياتهم تعتبر دوله ديكتاتورية باغية، وكل استقلال فى عهد هذه الدولة يكون مفرعا من معانيه ومسمولانه الاساسية . ونعتمد هذه الدولة عادة على القوة . غير ان لها نهايه محتومة ، اذ تموت بنفس ما سلبت به الحق ، واعدمت به اخرى .

ورغبة فى نفي كل صفة غير ديمقراطية عن دولة المغرب فاننا نطالب بتسريع ميثاق حقوق الانسان ومواضن مع الضمانات اللازمة امتثالا لارادة الامم وجميعا لاهداف الثورة التحريرية المغربية، وبصيغ لالتزامات المغرب تعصو عامل فى هيئته الامم المتحدة التى يعد «البيان العبرى حقوق الانسان» من اعظم مواثيقها وعهودها التى يلزم سائر الاعضاء من الشعوب والدول .

ومن الحريات الديمقراطية الاساسية : الحرية الشخصية التى تحمى كل مواطن ضد الاعتقال الجائر ، وتمكنه من القيام بوظيفه فى المجتمع، وتعطيه هذه الحرية حق الدفاع عن النفس ومقاومة الظلم بدون عنف . وينضاف الى هذه الحرية الكبرى : حرية الضمير والعقيدة، وحرية الرأى والتعبير عنه ، وحرية الاجتماع والخطابة ، وحرية الجمعيات والاحزاب وحرية الصحافة والنشر، وجميع هذه الحريات يجب التعجيل بتسريعها وتطبيقها فى المغرب بكل امانة ونزاهة وضمانة .

تصفية الجو السياسى المغربى

الثانى عشر - ان المغرب يعيش اليوم فى جو سياسى مليء بالسموم، ولا سبيل الى ضمان الطمأنينة والاستقرار فى البلاد الا باقرار الحريات اولا ، وبتهجير الجو السياسى ثانيا ، وبهذا يخلق جو سياسى جديد سالم من كل توتر ، وخطر . ومن وسائل ايجاد هذا الجو :

- 1 - الغاء القوانين والتدابير الجائرة القديمة والحديثة
- 2 - ارجاع المختطفين الى حريتهم واهلهم ، ومعاقبة جميع المسؤولين عن هذا الاجرام الذى لطخ سمعة المغرب فى الداخل والخارج .
- 3 - الافراج عن جميع المعتقلين السياسيين الذين هم ضحايا الاضطهاد السياسى ، والانتقام الحزبى

- (4) - منع الولاية في القرى والقبائل خاصة من الضغط على الافكار، وعرقله النشاط السياسى بدافع التعصب الحزبى ، والزمامهم بأن يقوموا بمهمتهم وواجبهم كحكام يخدمون الدولة والامة لا الحزبية .
- (5) - ايفاد لجان البحث والتفتيش لتفقد احوال السجون والمعتقلات فى المدن والبوادى، والوقوف على المظالم ، وسماع شكاوى المظلومين
- (6) - تحريم اهانة الشخصية المغربية من طرف الولاية واعوانهم وذلك بمنع الاذاية باليد او اللسان ، ومنع جميع انواع التعذيب والاضطهاد من أجل تهم يلفقها المفرضون وانصار سياسة القمع .
- (7) - اغلاق جميع المعتقلات والمخابىء الجهنمية حيثما كانت والتي يغيب فيها الاحرار ظلما وعدوانا .
- (8) - جعل السيادة للقانون الصالح وحده ، وضمان تطبيقه بواسطة القضاء العادل .

اصلاح الاداة الحكومية المغربية

الثالث عشر - يجب ضمان سلامة اداة الحكم من كل العيوب ، اذ بهذا تكون مستقرة ومنتجة وفعالة .

ومن العيوب التي يجب القضاء عليها السيطرة الحزبية التي تمنع اداة الحكم من القيام بمهمتها كأداة مدنية عامة تخدم الصالح العام بقطع النظر عن كل اعتبار .

كما يجب القضاء على «الروتين» الادارى القائم على التباطؤ والتماطل والتعقيد .

وما تتعين مراعاته فى تنظيم الاداة الحكومية تحديد الاختصاصات والمسؤوليات بما يقضى على كل تنازع وتداخل بينها ، وتخفيف الاجراءات والتكاليف .

ومن أجل هذا كله ينبغي دراسة الانظمة الحديثة التي تقوم عليها الاداة الحكومية فى النول الحديثة الراقية لاقتباس ما يهم من ذلك .
 اما مسألة الاختصاصات فيجب ان تحدد حسب الاحتياجات والامور المناسبة .

ومن أكبر عيوب الاداة الحكومية فى المغرب اليوم اسناد ازم أو خمس وزارات كبرى وفتية الى وزير واحد ارضاء لحب النفوذ الفردى أو للمنافسة الشخصية بين بعض الوزراء .

نظام الوظيفة العمومية المغربية

الرابع عشر - يجب تطهير الوظيفة العمومية من الخونة والمتعاونين ، ومن الجهلة والعاجزين ، ومن الموظفين من غير كفاءة واستحقاق ، أى للمحسوبية من قرابة أو مصاهرة أو صداقة أو وساطة أو حزبية أو غير هذا .

وللقضاء على المحسوبية فى الوظيفة يجب احاطتها بجميع الضمانات وفى طبيعتها مباراة التوظيف ، وبهذا يتحقق المبدأ الديمقراطى القائل بأن جميع المواطنين أمام القانون سواء . ويجب كذلك اصدار قانون أساسى يحمى الوظيفة العمومية من كل فساد أو خلل ناشئ عن الاعتبارات الخارجة عن الصالح العام، كما يضمن للموظفين حقوقهم ومصالحهم فى الحاضر والمستقبل .

وينبغى كفالة حرية الموظفين بصفتهن من المواطنين

الرأى العام المغربى

الخامس عشر - العمل على تكوين رأى عام بجميع الوسائل ، وفى طبيعتها تشريع ميثاق الحقوق للانسان والمواطن فى المغرب ، وتنظيم السلطات العامة فى الدولة على أسس ديمقراطية سليمة ، وتصفيه اجو السياسى فى الداخل .

ويجب أن يضمن للرأى العام فى البلاد كل ما من شأنه أن يجعله حرا ، قويا ، مستنيرا ، ومن أجل هذا يتعين :

(1) - تنظيم حرية الانباء الصحيحة ، ونشر الحقائق على الشعب (ما لم تكن ضارة بالمصلحة العامة الحقة) وتشجيع التقدم الفكرى ماديا ومعنويا ، واطلاع المواطنين على المشاكل والقضايا والحوادث والتطورات فى الداخل والخارج ، والقيام بكل ما يجعل المواطن خبيرا وبصيرا بمختلف الامور والشؤون العامة .

(2) - تنظيم الاذاعة المغربية بما يصلح لخللها ، ويجدد مهمتها ، ويحررها من الاحتكار الحزبى ، والتسخير الشخصى ، ويجعلها اذاعة مغربية وطنية تخدم مصالح الامة بصفتهن تابعة للدولة التى هى للمغرب اجمع .

(3) - تحريم منع الصحف الا بحكم صادر من القضاء العادل .

وكل حكومة مخلصمة للشعب تهتم بالرأى العام الذى قال عنه ميرابو زعيم الثورة الفرنسية : «انه سيد المشرعين واوى الجابرة على الاطلاق»

فى سمبيل التمثيل الشعبى الصحيح بالمغرب

السادس عشر - ان المجلس الوطنى الاستشارى لم يكن يمثل الشعب تمثيلا كاملا صحيحا ، ونحن لم نقبل الدخول فيه - بالرغم عما كان فى اوضاعه من نقص وخلل - الا لضمان التعبير عن صوت المعارضة فيه ، ولقد دلت التجربة الاولى لذلك المجلس على أنه كان غير صالح للبقاء ، ولهذا نطالب بكل الحاح - كما طالبنا دائما - بالعمل على تصحيح اوضاعه تصحيحا جوهريا يجعله هيئة تمثل الشعب بجميع اتجاهاته تمثيلا تاما حقيقيا يرضاه الجميع ، ويمكنهم من خدمة الصالح العام بالتشاور والتعاون ، فاذا ادخل على المجلس الوطنى الاستشارى ما يحتاج اليه من اصلاح اساسى فانه يضمن له القيام بدور حقيقى فعال ريثما يتم فى فترة الانتقال اعداد الانظمة والوسائل لانتخاب برلمان مغربى .

سلامة الانتخابات المحلية فى المغرب

السابع عشر - الغاء الاحصاء المزور الذى قامت به الادارة من اجل الانتخابات البلدية والقروية ، والعمل على اعداد وسائل الانتخاب بما يحقق رغبة الامة ، ويكفل لها سائر الضمانات التشريعية والتطبيقية لتكون اول تجربة ديمقراطية فى المغرب سليمة وموفقة ، ولا يتم هذا الا بانتخاب حر نزيه ، ومن اجل احصاء الناخبين والناخبات فى المدن والبوادرى يجب تطبيق نظام الحالة المدنية بكيفية اجبارية . وينبغى اعتبار راي الاحزاب فى تشريع وتنظيم الانتخابات ، كما ينبغى اجراء هذه الانتخابات فى جو الحريات العامة ، وتحت اشراف حكومة محايدة او ائتلافية .

الطبقات الشعبية العاملة فى المغرب

الثامن عشر - نطالب للطبقات الشعبية ، وخاصة طبقة الفلاحين والعملة ، بوسائل حياة سعيدة تضمن لهم ولابنائهم عيشا طيبا، وتعلما صحيحا وسكنى لائقة ، وعلاجا طبيا ميسورا ، كما نطالب لجميع سكان البادية بحمايتهم من ظلم الولاة واعوانهم وذلك باختيار الاكفاء الصالحين للولاية العامة ، وبتطبيق مبدأ فصل السلطات حتى لا يترك للحاكم فى البادية مجال للظلم والجور .
وبالاضافة الى ذلك نطالب بالاهتمام بالبوادرى من الناحية الثقافية،

والسياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، وباعطائها الاسمية في التجهيز نظرا لكونها تمثل الاكثرية الساحقة في الامة ، ولأنها تؤدي المداخل الكبرى لميزانية الدولة ، وينبغي تدريب سكان البادية على الحياة الجديدة تكوينا للمواطن الصالح فيهم .

أما العملة فنطالب لهم بقوانين وأنظمة تكفل الحياة النقابية ، وتنظم علاقاتهم بأرباب العامل ، وتمنع كل استغلال وحيث . وينبغي اتخاذ جميع التدابير والوسائل الفعالة لمحاربة البطالة بايجاد العمل للعاطلين ، وباعانة ذوى الحاجة .

استقلال القضاء المغربي

التاسع عشر - كفاءة استقلال القضاء بحيث لا يخضع لاي تدخل أو ضغط أو نفوذ خارج القانون ، ويمنع على كل سلطة ان تتدخل في اختصاص القضاء عملا بمبدأ فصل السلطات .

وتكفل جميع حقوق الدفاع امام المحاكم في الجواذى والخواضر ^{السواء} .

ولا تسند مناصب القضاء بجمع أنواعه الا لنوى الصلاحية من حيث الكفاءة والنزاهة والاستقامة .

ويجب ان يكفل مع استقلال القضاء حق الانتجاع السريع الى المحاكم وتقديم الشكوى الى القضاة المختصين في جميع الاحوال ، كما يجب ان تنزل المصروفات والتكاليف المالية في الدعاوى الى الحد الادنى تيسيرا للعدل وجعل التمتع به في متناول الفقراء .

السياسة المالية المغربية

العشرون - اعادة تنظيم مالية الدولة على أسس جديدة محكمة تزيد الميزانية والحسابات ضبطا ، والموظفين الماليين كبارا وصغارا ارتباطا بقواعد النظام القانوني الجديد . ومما يلزم أن تنقيد به وزارة المالية وادارة الحسابات احترام موعد بدء وانتهاء السنة المالية ، وبهذا تمنع كل المخالفات والاعذار عنها .

ومما يجب أن يتضمنه النظام المالي الجديد :

(1) - تحديد كيفية التصرف في أموال الدولة ، وصرفها في مصالح الامة ، أى طبق ما للسواد الاعظم من الحاجات والضروريات .

(2) - اعطاء الاولوية فى نفقات الدولة للمشاريع التى تثمر وتزيد فى موارد الميزانية العامة .

(3) - العمل على اعفاء الطبقات الفقيرة من الضرائب والتكاليف اعفاء تاما أو خفضها الى حدها الأدنى الضرورى مساعدة على تيسير احياء ورفع مستوى المعيشة .

(4) - اعفاء الملكية العائلية الصغيرة من أرض ومسكن وكذلك الدخل الصغير الضرورى للمعيشة من الضرائب واجبايات .

(5) - فرض الضرائب على أساس تصاعدى كما تقتضيه العدالة الاجتماعية وتوزيع الضرائب توزيعا صالحا يضمن قوة شرائية كافية لكل فرد ، ويحمى المشاريع والمنتجات الوطنية ونقدمها وازدهارها .

(6) - سلوك سياسة عامة لخفض الاسعار وذلك بتخفيف اعباء المعيشة وضبط الاسعار العامة منعنا للاستغلال والربح العاجز ، ويسيرا بعيس الطبقات القليلة الموارد .

ومن اجل هذا يجب اصدار القوانين والانظمة اللازمة مع قوائم جديده بانتقاصات التى يتقرر اجرائها خصوصا فى مواد الاستهلاك الضرورى العام من تموين ، وخدمات ، وخاصة من هذا ما يستورد من الخارج ، وسى هذا ايضا سمياىة المسموحات المتخيم من المزاخمة اى خارجة ويجب ان يدون التسعير اجباريا على اساس تحديد الارباح مع مراعاة التكاليف العميه ، ويمون التسعير الجديد بتقدير نسبة ارباح تجار اجهته وتجار التسييط بحيث لا ارتفاع الاسعار فوق احد الواجب ، وصمما نيسر المعيشة بالنسبة للسواد الاعظم من الشعب ، وينبغى اعلان الاسعار الجديدة المحددة بجميع وسائل النشر والإذاعة والتزام التجار باظهارها واحترامها ، ومراقبة تطبيقها مع العقوبات الصارمة ضد المخالفين .

(7) - مساهمة الدولة مباشرة فى بعض المشاريع المثمرة التى تزيد فى موارد الميزانية العامة .

(8) - تأميم الثروات المعدنية المغربية كلها ، والسكك الحديدية ، وشركات النقل الكبرى ، وشركات الكهرباء والماء وغير هذا مما تقتضيه المصلحة العامة .

(9) - رفض المساعدة المالية الاجنبية المشروطة بما ينافى حقوق السيادة والاستقلال وتحرير الاقتصاد الوطنى ، والبحث عن كل مساعدة مالية

غير مقيدة بشروط سياسية او عسكرية او غيرها من الشروط غير العادية للقروض والمساعدات .

(10) - انشاء بنك مغربي للسلف الصناعي والتجارى والفاحي تحت رقابة الدولة .

(11) - انشاء محكمة عليا لحسابات الدولة .

(12) - نهج سياسة التقشف الحقيقى بالغاء النفقات الكمالية كلها ، والاقتصاد فى نفقات التسيير وفق الضرورة والحاجة لا غير وفى نفقات التجهيز فى دائرة المصلحة .

وبصفة عامة التخل عن انواع الاسراف والتبذير كالحفلات ، والرحلات ، ومظاهر الأبهة من بنايات فخمة وغيرها ، ونبد سياسة الجاه والنفوذ التى ترهق الميزانية العامة بإرسال البعثات والوفود . وبتوسيع نطاق السلك السياسى بما يفوق الضرورة والمصلحة .

السياسة الاقتصادية المغربية

الواحد والعشرون - يجب تنظيم الاقتصاد الوطنى على أسس جديدة هي :

(1) - تنمية الانتاج فى جميع الميادين

(2) - رفع مستوى المعيشة .

(3) - تحقيق العدالة الاجتماعية

(4) - تحرير الاقتصاد المغربى من سائر القيود المفروضة عليه ، ومن السيطرة الاجنبية .

(5) - تشجيع رؤوس الاموال المغربية على المساهمة فى النهضة الاقتصادية الجديدة ، وحمل رأس المال على أن يقوم بوظيفته الاجتماعية .

(6) - تنظيم سوق التجارة الداخلية تشجيعا للمنافسة الصالحة .

(7) - تشجيع التبادل التجارى مع الخارج على أساس حماية المصالح الاقتصادية المغربية ومشاريع التصنيع الداخلى

(8) - المساواة فى حق الحصول على المواد الاولية والوصول الى الاسواق التجارية .

(9) - حرية النشاط الاقتصادى الخاص ما لم يضر بالمصلحة العامة أو يخل بالامن أو يؤذى حق الغير وحرية .

- (10) - التوفيق بين النشاطين الاقتصاديين العام والخاص وفق خطط مرسومة
 (11) - تشجيع الاذخار بين المواطنين .
 (12) القضاء على الاحتكار في ميدان التجارة والاقتصاد لمنفعة طائفة محظوظة
 من الرأسماليين ، وعلى سيطرة الرأسمال على الحكم وتوجيه السياسة
 في صالحه .
 (13) - توطين الشركات تدريجيا .

من اجل الديمقراطية الحقة في المغرب

الثاني والعشرون - ما تزال الديمقراطية لم تخرج في المغرب من حيز الاقوال
 والتصريحات والوعايات الى ميدان العمل والتطبيق ، وليس من المبالغة
 القول بأن المغرب لم يعرف الى اليوم من الديمقراطية الا القشور دون
 اللب ، ومع هذا لا يزداد الشعب الا تمسكا بالديمقراطية ، وعراكا
 من اجلها .

وليس لنا ان نختار مذهبنا معنا او نظرية خاصة من المذاهب والنظريات
 التي تتجاوز الناس ، اذ نؤمن بأن النظام الديمقراطي العمل الصالح
 هو ما يستمد اصوله من ضرورات الحياة، ومقتضيات المجتمع، وتطورات
 البيئة ، ويحقق المساواة ، والعدالة ، والحرية ، والرفاهية .
 وان الديمقراطية التي نطالب باقرارها في المغرب هي التي تقوم
 على أساس الحكم الصالح ، والقانون العادل ، والدستور القويم .
 ومطالبتنا بالديمقراطية ناشئة عن :

- (1) - فلسفتنا السياسية
 (2) - استنكارنا لما في المجتمع المغربي من اضرار وآفات
 (3) - احتجاجنا على ما في نظام الدولة الحاضر من اختلال ، وفوضى وتناقض
 (4) - حرصنا على تصحيح الاوضاع الفاسدة في شتى ميادين الحياة العامة
 واقامة مجتمع جديد ترسي قواعده على العدالة ، والحرية ، والرفاهية ،
 والسلام . ويتحقق كل هذا بالديمقراطية :

(1) - السياسة

(2) - الاقتصادية

(3) - الاجتماعية

(4) - الدولية

الديمقراطية السياسية :

(1) - لاسبيل الى اقامة مجتمع جديد الا فى دائرة الحرية وبالوسائل الديمقراطية ، وقوام كل ديمقراطية هى الحرية ، فاذا انعدمت الحرية انعدمت معها الديمقراطية .

(2) - الديمقراطية هى حكم الشعب ، بالشعب ، وللشعب . ولهذا يجب أن تحمى :

أ - حق كل فرد فى حياة خاصة تصان من كل تدخل استبدادى جائر للدولة .

ب - جميع الحقوق والحريات بما فيها حق الاضراب ، وحق التظاهر السلمى عند الاقتضاء .

ج - مشاركة الشعب فى تدبير الشؤون العامة عن طريق الانتخاب العام القائم على الحرية والمساواة ، والسرية .

الديمقراطية الاقتصادية :

(1) - كل مجتمع جديد يجب أن لا يكون مسخرا للرأسمالية الجامحة المسيطرة ، بل يجب أن يسود فيه صالح الجماعة لا صالح الفرد .

ومما تقتضيه الديمقراطية الاقتصادية ان تكون الاهداف الاولى للسياسة هى تنمية مواد الاستهلاك ، ورفع مستوى المعيشة . وانواع الحماية الاجتماعية ، وتوزيع الارباح والخيرات توزيعا عادلا .

(2) - مساهمة جميع الذين يعملون ، اما بصفة شخصية ، واما بواسطة منظماتهم النقابية أو المهنية ، فى سير نظام الإنتاج ليتمكنوا بهذا من منع روح السيطرة الادارية (البيروقراطية) سواء كانت خاصة أو للدولة .

الديمقراطية الاجتماعية :

تقوم الرأسمالية على النفع الفردى ، اما الديمقراطية الاجتماعية فتعمل قبل كل شئ ، لارضاء حاجات المجتمع رجالا ونساء واطفالا .

ومن مقتضيات الديمقراطية الاجتماعية :

(1) - حق العمل واخذ تعويض مالى عادل .

(2) - الحق فى التأمين الاجتماعى وخاصة رعاية الشيخوخة والعجز ، ومساعدة العاطلين والمعطوبين .

(3) الحق فى سكنى صحية لائقة

(4) الحق فى العلاج الطبى فى جميع مراحل الحياة

- (5) - حق الطفولة في الرعاية والحماية ، وحق الناشئة في التكوين والتربية بما يلائم مواهب وكفاءات كل واحد .
- (6) - حق الراحة والاجازات الكافية .

وترمي الديمقراطية الاجتماعية الى تحرير الانسان من الخوف ، والحاجة ، والذل ، مما ينشأ عن عدم الحماية الاقتصادية والسياسية في جميع اشكالها ، وبالإضافة الى هذا تريد الديمقراطية الاجتماعية أن تمكن الانسان من الاستفادة من الثقافة العالية ، والمساهمة في الانتاجات الفكرية السامية ، وبهذا تبرهن على انها تعنى كذلك بالمعنويات ، اذ غايتها تحرير الشخصية الانسانية ، وضمان الازدهار لها في سائر المضمارات .

الديمقراطية الدولية :

ان ما يقوم بين المواطنين في الداخل من احترام وتعاطف وتضامن هو ما تريد الديمقراطية الدولية ان يسود كذلك بين الشعوب في الخارج حفظا للسلام ، وتحقيقا للتعايش السلمي بين سائر الامم والدول . ولا تكتفى الديمقراطية الدولية بالدعوة الى هذا ، بل تعمل على ضمانه بكل ما يلزم من الوسائل والانظمة .

وتدما ازداد خطر التوتر والحرب، في عهد الاسلحة الذرية والتووية تأكد وجوب اتحاد جميع الشعوب ، وخاصة منها المحبة للسلام . والديمقراطية هي وحدها القادرة على ايجاد وحدة حقيقية يملئها غير خوف من العدو ، وهو الايمان بالانسانية والثقة في مصيرها .

الثالث والعشرون

التعليم والتربية بالمغرب

التعليم حق جميع المغاربة ذكورا واناثا في الخواصر والنبوادي . ولهذا يجب رسم برنامج يمكن سائر المواطنين من التمتع بهذا الحق في أقصر أمد مستطاع . وسعيا في هذا يجب ان تتضافر جهود الدولة والامة، مما يقتضى ان يكون التعليم حرا في حدود القوانين والانظمة والآداب العامة، وهذا لا يتنافى مع رقابة الدولة في صالح التعليم نفسه . كما يجب التعاون بين المدرسة والاسرة عن طريق جمعيات الآباء والمعلمين، ولا عذر للدولة مطلقا في التقصير في كفالة التعليم الضروري للمواطنين بانشاء انواع المدارس والمعاهد والمؤسسات ، وبالععمل على تكثيرها وتوسيعها وبتشجيع أبناء الامة وهيئاتها في مجال التعليم والثقافة . واول ما يخدم نشر التعليم والتشجيع عليه ان يكون

مجانيا في مرحلته الاولى . وان تخفض واجباته الى ادنى حد ضرورى في بقية المراحل . ويجب على الدولة، زيادة على مضاعفة محاربة الامية، ان تتخذ من الخطط والوسائل ما يمكن من السير الحثيث بالشعب نحو اقرار التعليم الابتدائى الاجبارى ، وما يتطلبه هذا من اعداد المعلمين والمعلمات على اوسع نطاق ، وجلب المعلمين بقدر الامكان ، كما يجب الاسراع بتعريب التعليم فى سائر مراحلہ ، والاعتناء التام بنشر الثقافة العامة والعلوم ، وبتشجيع الابحاث والدراسات، والخزائن العلمية العامة ، والطباعة والنشر، والتبادل الثقافى بانواعه مع الخارج.

- تأميم التعليم

- المطالبة بارجاع المدارس المعارة للبعثة الفرنسية

- التعليم الفلاحى

- جعل المدارس الثانوية متساوية متكافئة لقبول الذين يمرون من الابتدائى الى الثانوى

- التوجيه الفنى يجب ان يكون عاما سواء ما له منحة وما لا منحة له

ويجب على التعليم ان يعنى العناية اللازمة بالروحيات وبيث الشعور القومى ، وروح الشورى والديمقراطية ، وتلقين مبادئ التربية الوطنية فى نفوس الناشئة حتى تعد لخلق المواطنين الصالحين ، كما يجب على التعليم ان يهتم بالتربية العلمية التطبيقية لاعداد ابناء الامة للحياة الحرة، وللعمل الفنى فى مختلف الميادين وذلك على اساس ارتباط الدراسة بالحاجات العامة .

وبما ان البلاد محتاجة الى الفنيين ، وانها مقبلة على التصنيع فيجب ان يعنى كل العناية بالتعليم الفنى فى جميع مراحلہ ولتمويل مشاريع التعليم يجب توفير اموال الدولة فى مجالات اخرى وتخصيص الاموال الوفيرة لانفاقها على التعليم لان نهضة البلاد، وتقدمها العلمى ، والفنى ، والاجتماعى والاقتصادى رهن بنتائج التعليم فى الحاضر والمستقبل .

الرابع والعشرون

الدفاع الوطنى فى المغرب

ان الشعب بالجيش ، والجيش بالشعب ، كما قال جلالة الملك . والمغرب اليوم فى أمس الحاجة الى ان يكون جيشه قويا كل القوة

لحفظ سلامة الوطن ، وكيانه ، وسيادته ، واستقلاله فسي الداخل والخارج ، والدفاع عن ارضنا عند الحاجة .

وبما أن الجيش بالامة وللامة فيجب ان تكون لنا سياسة قومية واضحة ثابتة فيما يخصه ، ونذكر من هذا على سبيل المثال :

(1) - الدفاع عن الوطن واجب مقدس على كل مغربي ومغربية ، ومن القيام بهذا الواجب اداء الخدمة العسكرية باية وسيلة .

(2) - حيث لا يوجد الآن في المغرب نظام التجنيد الاجباري ، ونظرا لما يتطلبه الدفاع عن الوطن في كل وقت فان المصلحة العليا للبلاد تقضي بان يتولى الجيش ، في دائرة امكانياته ، تدريب ابناء الشعب على الخدمة العسكرية اعدادا لهم لوقت الحاجة ، واستعانة بهم كلما دعت المصلحة . ولا يجوز لغير الدولة انشاء أية قوة أو هيئة عسكرية أو شبه عسكرية .

(3) - بما ان الجيش بالشعب ، والشعب بالجيش ، فيجب تنظيم هذا الاخير على أسس ديمقراطية حقيقية .

(4) - نظرا لما يواجهه المغرب اليوم من مشاكل كبرى تتعلق باستكمال سيادته واستقلاله ، واسترجاع حدوده ووحدته ، وتحرير ارضه وسياسته من كل تدخل ونفوذ اجنبي فانه من الضروري ان تكون لسياستنا القومية القوة الدفاعية التي تكون في مستواها لتحقيق اماننا الغالية من صون سلامتنا، ورد كامل حقوقنا. وتحقيق التناسب اللازم بين سياسة الامة وقوتها الدفاعية يجب ان يجعل من الجيش جيشا فنيا قويا كامل العدة ، ومما يقتضيه هذا تنمية القوة الجوية، وانشاء قوة بحرية كافية ، وتزويد الجيش بأحدث الاسلحة والدخائر، وتدريب الرجال على وسائل القتال الحديثة، والعمل على احداث مصانع للأسلحة والدخيرة والعتاد في المغرب نفسه ، ويجب أن يدخل هذا في تصميم التصنيع المغربي .

(5) - عدم ربط الجيش المغربي - بأية وسيلة - بالجيوش والاحلاف الاجنبية ، لان جيشنا قوة دفاعية داخلية لا يجوز استعمالها في غير صالح الوطن والشعب ، ونستثنى من تلك الاحلاف ميثاق الدفاع الجماعي للعرب الذين هم اشقاء وليسوا بأجانب .

(6) - تطهير الجيش من العناصر الفنية الاجنبية، والاستعانة بالخبراء العرب على تعريب التعليم العسكري وغيره من شؤون الجيش .

(7) - فصل الجنود المغاربة عن الجيشين الفرنسي والاسباني والحاقهم بالجيش المغربي ، ومنع التطوع في أي جيش اجنبي .

(8) - مساهمة الجيش المغربي في حفظ السلام العالمي بإبعاد اخطار الحرب والقضاء على اسباب التوتر الدولي تنفيذا لقرارات هيئة الامم المتحدة

الخامس والعشرون

الجملاء التام عن الوطن

لا استقلال بدون جملاء تام . ولا يتحقق الجملاء التام الا بخروج كافة الجيوش الاجنبية الفرنسية والاسبانية والامريكية ، بحيث لا تبقى في اى مكان اية قوة أو قاعدة عسكرية برية ، وجوية ، وبحرية ، ويجب كذلك ان يتحقق جملاء جميع تلك الجيوش دون قيد ولا شرط .

ويجب أن تقوم سياستنا من اجل الجملاء التام على أنه ليس فى هذا تطرف واعتدال ، بل هو هدف وطنى اسمى ، ومطمح قومى اعلى ، وضرورة من ضروراتنا القومية الكبرى ، وأن تحقيق الجملاء التام ينتظر من محض ارادة المستعمرين ، بل من النضال والتضحية ، وانه سيكلف المغرب خسارات وتضحيات هى ثمن الحرية والسيادة والاستقلال ، وان سياسة عدم التبعية وعدم الانحياز تفرض التعجير بالجملاء التام ، وان هذا الجملاء يتطلب مراجعة السياسة العامة فى مختلف المجالات ، وان معركة الجملاء التام ليست دبلوماسية ولا حكومية فقط ، بل ايضا معركة الشعب بكل الوسائل الفعالة . ونرى لتحقيق الجملاء التام ان توضع مشكلته على الدول التى يعينها الامر فى آن واحد من طرف المغرب الذى يحدد تاريخ الجملاء التام ، ويطلب من الحكومات الثلاثة اتخاذ الوسائل لتحقيقه فى الاجل المضروب ، فان لم تفعل فان المغرب يشرع فى معركة الجملاء التام بكل وسائله وامكانياته فى الداخل والخارج مستعينا فى هذا بجامعة الدول العربية ، وبالكتلة الافريقية الاسيوية فى الامم المتحدة ، وبالرأى العالمى ، ولكسى يخوض الشعب معركة الجملاء التام يجب ان يمكن من كل الوسائل . كما يجب ان يعطى قيادة صالحة تجمع الكلمة ، وتوحد الصفوف وتتخذ كامل المسؤولية مسندة بالثقة الشعبية، والتأييد العام، ويتحقق وجود تلك القيادة الصالحة بقيام حكومة الاتحاد الوطنى كما تقتضيها ضرورات المعركة فى سبيل الجملاء التام ، والمصلحة العليا للوطن .

تحقيق الوحدة المغربية الكبرى

السادس والعشرون

يجب العمل بكل الوسائل للتعجيل بتحقيق وحدة المغرب الترابية وذلك باسترجاع الحدود التاريخية والطبيعية فى سائر الجهات والاماكن ، وارجاع موريطانيا والمناطق الصحراوية فى الجنوب، ومنطقة بشار والقنادسة فى الجنوب الشرقى، وسبتة وميليلية ، وجزر الكنور، وبادس ، وشفارينة وغيرها من الجزر المحتلة فى الشمال، فان استكمال

السيادة والاستقلال مفيد بتحقيق وحدة المغرب الكبير ، وكذلك الجلاء لا يكون تاما الا اذا ردت الى ارض الوطن سائر المدن والجهات والاطراف والحدود التي ما تزال تحت السيطرة الاجنبية الغاصبة، وامام اصرار دول الاستعمار على استمرار احتلالها لبعض الاراضي المغربية يجب ان نستعد للدفاع عن كل شبر معتصب من ارضنا . كما أن سياسة الصداقة والمودة والتعاون مع دول الاحتلال يجب ان تنسق مع مطالب المغرب في تحقيق وحدته الارضية الكبرى . ولا صداقة ولا مودة الا مع الدول التي تحترمنا وترعى حقوقنا وتكف عن كل غصب وعدوان .

السياسة الخارجية للمغرب

السابع والعشرون

يجب أن تستوحى السياسة الخارجية المغربية مبادئها من المصلحة الوطنية لا غير ، كما يجب أن تكون واضحة صريحة ، وبعيدة عن الصدفة والارتجال .

ويتحتم على السياسة الخارجية ان تستهدف تحقيق الغايات الآتية :

- (1) - استقلال المغرب استقلالا تاما
- (2) - اتباع سياسة الحياد الايجابي وعدم الدخول في الاحلاف ، وتقضى بالغاء جميع الاتفاقيات القائمة على التبعية المتبادلة، ورفض مشروع معاهدة الاستيطان الفرنسي في المغرب ، ومشروع الدفاع المشترك مع فرنسا أو غيرها ولو تحت ستار التبادل والتعاون
- (3) - حرية العمل للمغرب في الميدان الخارجي حتى لا يتقيد بما يورطه في سياسة لا تخدم مصلحته القومية
- (4) - تحقيق الجلاء التام من طرف سائر الجيوش والقواعد الاجنبية عن كامل اراضيها ومياهها البحرية وجونا وذلك بوضع مشكلة الجلاء مع الدول المعنية بالامر ومفاوضتها على ميعاد الجلاء ومقاومتها لدى المجالس الدولية ثم شن معركة الجلاء في الداخل ان اقتضى الامر .
- (5) - تحقيق وحدة المغرب الكبرى بالطرق الدبلوماسية ان امكن
- (6) - تحقيق وحدة المغرب العربي بشرط أن تكون هذه الوحدة في خدمة مصلحة الشعب لا غير
- (7) - مساعدة الجزائر الشقيقة في كفاحها من اجل الاستقلال وذلك

بمساعدة ايجابية فعالة ، والوقوف في جانب جميع الشعوب المناضلة
في سبيل التحرير .

(8) - التضامن والتعاون مع دول الجامعة العربية، وكتلة الشعوب الافريقية
والاسيوية ، وتنسيق السياسة والعمل معها في سبيل خدمة المصالح
والاهداف المشتركة .

